

ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر.. وما أهميته بالنسبة للدول؟



دبي: «الخليج»

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مقياس لملكية الأجانب من الأصول الإنتاجية، مثل المصانع والمناجم والأراضي. ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أو السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية. وللاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على البلدان المصدرة والبلدان المضيفة. فيما يتعلق بالعمالة والتبادلات التجارية والنمو الاقتصادي. بالنسبة للدول المستوردة، يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات جذب العملة الصعبة، والمساهمة في النمو وخلق الوظائف. ويمكن اعتبار الارتفاع بنسب الاستثمارات الأجنبية عالمياً كمؤشر لزيادة العولمة الاقتصادية والتكامل أو الاندماج الاقتصادي العالمي.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

من ناحية الشكل، وكبناء شبكة من الشركات التابعة في الخارج، ويجوز للمستثمر إما: إنشاء جديد كلياً، مع تثبيت إنتاج جديد وتعيين موظفين جدد. وهذا ما يسمى إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على كيان أجنبي موجود مسبقاً عن طريق الاستحواذ أو نقل الملكية أو في الاندماج والشراء عبر الحدود.

من الناحية الاستراتيجية

الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: وهو الاستثمار في جميع الفروع التي تنتج سلعاً مماثلة للشركة الأم. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو للتغلب على بعض العوامل كالحواجز الجمركية، وتكاليف النقل التي تؤثر في القدرة التنافسية للصادرات، ويفضل المستثمرون تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف.

الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أو العمودي: وهو الاستثمار في مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة. وذلك من أجل الاستفادة من الفروق في تكاليف عوامل الإنتاج بين البلدان.

عندما تكون الأنشطة ذات القيمة المضافة للشركة الأم مطبقة مرحلة بمرحلة بطريقة عمودية في البلد المضيف يكون الاستثمار عمودياً.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة، أو القرار التي تأخذها شركة أو شخص ما بالاستثمار. وبشكل عام تعتبر محددات الاستثمار عناصر متداخلة تؤثر كل منها في الأخرى ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتستطيع أن نترجم آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. يمكن تقسيم العوامل المحددة للاستثمار إلى محددات إدارية ومالية وفنية وقانونية. أمثلة على العوامل المحددة للاستثمار: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ودرجة المخاطرة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والشفافية والبنية التحتية وغيرها